التحرير
سياسية اخبارية جامعة
اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 136 – يجبر كل من ملك أرضاً على استغلالها ويعطى المحتاج من بيت المال ما يمكنه من هذا الاستغلال. وكل من يهمل الأرض ثلاث سنين من غير استغلال تؤخذ منه وتعطى لغيره.

إقرأ في هذا العدد

-اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين
-من قناة بنما إلى مضيق هرمز...
-الصراع الدولي في تونس إلى أين؟
-آخر الأحداث على الساحة الليبية
-احتجاجات تونس المتصاعدة...

الأحد 10 ربيع الأول 1448هـ | الموافق لـ 23 أوت 2026 م | العدد 605 | الثمن 1000 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

بين موجة الغضب وأزمة الحكم...
لن يُجدي الترقيع، ولن يُغني عن التغيير

من حراك «تَفَس» إلى غضب المعارضة "الديمقراطية"، إلى موجات الاحتجاج المتصاعدة في الجهات، لم يعد الغضب التونسي حالة عابرة يمكن احتواؤها بخطاب سياسي أو زيارات فجائية أو مسكنات ظرفية. لقد بلغ الاحتقان حدًّا يكشف عمق العطب: أمٌّ مكلومة تحتج تحت لهيب الشمس الحارة من أجل الماء والكهرباء والدواء والبنزين ومن أجل العمل والكرامة، بينما تنشغل النخب بصراعها على السلطة، وتتصارع المعارضة على إسقاط الرئيس دون أن تقدم مشروعًا متكاملًا لما بعده.

صورة تلخص حجم الكارثة: بلاد تغلي من الأسفل، ونخب تتنازع من الأعلى، وبينهما شعب يدفع فاتورة عجز الجميع عن تقديم مشروع إنقاذ حقيقي، حتى كاد يُطحن طحنا.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث الآن هو أن يتحول هذا الغضب الشعبي إلى مجرد تفريغ للشحنات يفقد أثره مع الزمن، ثم يُعاد إنتاج المنظومة نفسها بوجوه جديدة وشعارات جديدة. فإسقاط حاكم لا يعني إسقاط منظومة، وتغيير الدستور لا يعني تغيير واقع، وإعادة الانتخابات لا تعني بالضرورة إعادة القرار إلى الشعب. إن لم يتغير أساس الحكم والاقتصاد والاجتماع، وطراز العيش في بلادنا، فلن يكون التغيير إلا ترقيعًا جديدًا لثوب أنهكته عقود من الوهم في ظل دولة الحداثة.

والأشد تناقضًا أن السلطة ترفع شعار «الشعب يريد»، بينما لا تقدم للشعب مشروعًا واضحًا يترجم هذه الإرادة إلى عدل وتنمية وسيادة وكرامة؛ ومعارضة متناقضة، تجمع الإسلاميين واليساريين والليبراليين وغيرهم، لا يكاد يجمعها إلا رفض الرئيس، وكأن إسقاط الحاكم أصبح بديلًا عن امتلاك مشروع للحكم، والأصل أن تعتبر المعارضة من فترة ما بعد بن علي.

أما الإسلام، عقيدة هذا الشعب وهويته الحضارية، فقد جرى اختزاله إلى هوية ثقافية تُستحضر في المناسبات، بينما يُقصى عن صناعة التشريع والاقتصاد والسياسة، مع أن القرآن يقول: [إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ] (النساء:105).

إن تونس لا تحتاج إلى ترقيع جديد، ولا إلى استبدال نخبة بأخرى، ولا إلى إعادة إنتاج منظومة مفسلة أثبتت عجزها. إنها تحتاج إلى تغيير جذري واعٍ، تشترك في صياغته كل النخب والفئات العمرية والقوى الحية في المجتمع، ويستند إلى الإسلام باعتباره عقيدة ومنظومة للعدل والحكم والمجتمع، لا مجرد خلفية ثقافية تستدعى عند الضرورة.

فالمطلوب ليس أن نُسقط هذا الطرف لنُمكّن ذاك، وإنما أن نكسر الحلقة التي أعادت إنتاج الأزمة مرة بعد مرة، وإلا فإننا لا نحرر إرادتنا، بل نعيد تمكين الاستعمار من رقابنا بأيدينا.

التتمة في الصفحة الثانية

حين يكون إصلاح التعليم
إعادة إنتاج للأزمة، فما الحل؟

افتتحت أبواب المجلس الأعلى للتربية والتعليم في تونس يوم الاثنين 17 أوت 2026، في مشهد قُدِّم بوصفه إيذانا بمرحلة جديدة من إصلاح التعليم، واختيرت له تركيبة جمعت أطيافاً متعددة من أهل الميدان. غير أن اختيار محمد علي البوغديري، النقابي اليساري ووزير التربية السابق، على رأس الكتابة العامة للمجلس، أثار أكثر من سؤال حول طبيعة المسار الذي يراد للتعليم التونسي أن يسلكه، مما دفع وزيرة التربية السابقة في تونس، سلوى العباسي، إلى التقدم بطعنٍ رسمي في قرار تعيينه، مشككةً في كفاءته لترأس إدارة أخطر مصنع لصناعة العقل التونسي.

والقضية هنا ليست شخصية، وإنما في الدلالة السياسية والفكرية للاختيار حين يوضع من ارتبط اسمه، في مراحل سابقة، بمواقف مؤيدة لنظام الطاغية بشار أسد، في موقع من المواقع المؤثرة في رسم مستقبل تربية الناشئة. ثم في الخليط العجيب لأعضاء هيئة التقييم، والتي تضمنت خلفيات واتجاهات ومشارب مختلفة، بما يطرح سؤالًا جوهريًا: هل يمكن لمؤسسة يفترض أن ترسم فلسفة التعليم في البلاد أن تنتج رؤية متماسكة للإنسان والمجتمع، إذا كانت منطلقاتها الفكرية نفسها متباعدة ومتناقضة، لا يجمعها سوى التأييد لمسار "البناء والتشييد"؟

إذا علمنا أن البوغديري كان ضمن الوفد النقابي التونسي الذي زار سوريا، والتقى بشار الأسد في دمشق يوم 31 جويلية 2017، وأنه قد أكد موقفه الداعم لبشار حين أصبح وزيراً للتربية، حيث أشاد بتاريخ 6 مارس 2024 بعودة العلاقات التونسية السورية عند لقائه بالسفير السوري في تونس محمد محمد، ألا يحق لنا أن نتساءل: بأي معنى تصبح هذه الاختيارات جزءاً من مشروع الإصلاح الذي يُراد منه أن يحقق أهداف الثورة؟ المشكلة، في الحقيقة، أعمق من شخص البوغديري بكثير...

فأن يُستقدم رجل أو يُستبعد آخر لا يغير جوهر المعضلة إذا كانت الفلسفة التي تحكم الإصلاح لم تتغير. فالرئيس نفسه، في كلمته التي ألقاها بمناسبة يوم العلم صبيحة 17 أوت 2026، تحدث عن مجلس دستوري غايته إرساء "إصلاح وطني ديمقراطي"، وعن تعليم "وطني ديمقراطي" يكرس القيم، وعن مدرسة لا تقتصر على التحصيل وإنما تغذي "الروح الوطنية" من خلال الثقافة والفنون. كما انتقد الإصلاحات السابقة التي رأى أن بعضها أملي من الخارج، مؤكداً أن التعليم ينبغي أن تختاره تونس وفق ما يختاره شعبها. وهنا تحديداً تكمن المفارقة.

فما الذي يعنيه "التعليم الوطني الديمقراطي"؟ وماذا يختلف في أسسه عن المسار العبثي الذي أنتجه نظام بن علي؟ وما هي القيم التي سيكرسها؟ وهل يكفي أن نستبدل برنامجا ببرنامج، ونضيف نادياً للمسرح أو السينما، ونغير شكل المدرسة، ثم نسمي ذلك إصلاحاً؟ وهل يمكن لمنظومة أنتجت أجيالاً متزايدة الاغتراب عن دينها وتاريخها وواقع أمتها أن تصلح نفسها بمجرد إعادة ترقيع أجزائها؟ أليس من مقتضى العقل أن نراجع الفكرة التي أقيم عليها البناء قبل أن ننشغل بطلاء جدرانه؟

إن أخطر ما في الأمر أن دولة الحداثة لم تتعامل مع التعليم باعتباره وسيلة لنقل المعارف فحسب، وإنما جعلته أداة لصناعة الإنسان وفق تصورها الخاص للإنسان والحياة والمجتمع، أي كائنا مستهلكا للحضارة الغربية وجاهلا بدينه. ولذلك فإن المعركة الحقيقية ليست حول عدد ساعات الرياضيات أو محتوى كتاب التاريخ، وإنما حول السؤال الأكبر: أي إنسان نريد؟ وأي مجتمع نريد؟ وأي حضارة نريد أن نصنع؟

وهنا يصبح الحديث عن "الاستلاب الفكري" مهما، فإذا كان الاستلاب هو أن يستورد المجتمع أفكارًا جاهزة عن الإنسان والحياة والمجتمع من خارج منظومته الحضارية، ثم يجعلها أساسًا لتربية أبنائه، فهذه قضية تستحق النقاش الجاد.

التتمة في الصفحة الثانية

قراءة استراتيجية في تحالف مكة:
إعادة تشكيل الأمن من الخليج إلى المتوسط

لا يمكن قراءة اتفاق الدفاع المشترك الذي وقّعته تركيا والسعودية وباكستان في مكة المكرمة في 7 أغسطس/أوت 2026 بوصفه مجرد تحالف عسكري تقليدي، بل هو نواة لمنظومة أمنية متعددة المراكز تمتد من الأناضول إلى المحيط الهندي. فالاتفاق، الذي يجعل الاعتداء على أي طرف اعتداءً على الأطراف الأخرى، يخلو من قيادة عسكرية موحدة أو بنية عملياتية شبيهة بحلف شمال الأطلسي، ما يجعله أقرب إلى "التزام سياسي وأمني مهم" وفقاً لما أكدته وكالة رويترز، منه إلى حلف عسكري جامد.

تحالف مكة والتحالف البحري السعودي – ضربة استراتيجية متكاملة

يمثل اتفاق مكة للدفاع المشترك (السعودية - تركيا - باكستان) والتحالف البحري بقيادة السعودية حزمة استراتيجية متكاملة، صُممت في أغسطس/أوت 2026 لتقديم نموذج أمني إقليمي جديد يعتمد على محور قوي وقابل للتوسع. فاتفاق مكة يوفّر الإطار السياسي والردعي، بينما يوفّر التحالف البحري الذراع العملياتية لتأمين الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب والمحيط الهندي. وتكمن أهمية التصميم في التوقيت المتزامن (الإعلان 30 يوليو/ جويلية، التوقيع 7 أوت، التدشين 13 أوت)، وتداخل الأطراف (النواة الصلبة الثلاثية، والمحيط الممتد الذي يضم 15 دولة)، والتكامل الوظيفي الذي يحوّل التهديدات البحرية إلى استجابة جماعية منسقة. وهذا التحرك يأتي كرد فعل على هشاشة الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية وحدها، وانسجاماً مع استراتيجية "أمريكا أولاً" في تقاسم الأعباء، مما يعيد تشكيل خريطة النفوذ من الخليج إلى القرن الإفريقي وشمال إفريقيا، ويجعل إفريقيا جزءاً أصيلاً من معادلة الأمن الإقليمي الجديد..

وهذا الفارق جوهري، لأنه يفسر لماذا اختارت الدول الثلاث وصفه بالدفاعي وليس الموجه ضد دولة بعينها، رغم التوقيت الحساس الذي صاحبه من تصاعد المواجهة مع إيران واضطرابات الملاحة في البحر الأحمر.

الاختبارات الميدانية من الصومال إلى ليبيا

يُمثّل الصومال أول اختبار لقدرة تحالف مكة على ترجمة التزاماته إلى تأثير ملموس، إذ وقّعت مقديشو اتفاقات ثنائية مع كل من تركيا والسعودية وباكستان قبل أيام من الاتفاق الثلاثي، ما جعلها حالة فريدة لـ"التحالف الشبكي" الذي يربط الدولة الإفريقية بكل طرف عبر علاقة ثنائية، ويحوّلها إلى نقطة اتصال بين الأمن الخليجي والتركي والباكستاني والملاحة الدولية. أما السودان فيكشف حدود النفوذ السعودي، حيث علّقت باكستان صفقة تسليح بقيمة 1.5 مليار دولار بعد اعتراض سعودي، مما يُثبت قدرة الرياض على توجيه القرار الباكستاني، لكنه يُظهر أيضاً خطر تحول التنسيق إلى دعم متنافس يزيد من تدويل الحرب. وتشكّل ليبيا المختبر الأكثر تعقيداً، حيث تسعى المبادرة الأمريكية بقيادة مسعد بولس إلى توحيد القوى المحلية والإقليمية حول تقاسم السلطة وإعادة تنشيط النفط، في نموذج يحدد واشنطن فيه الاتجاه العام وتدير القوى الإقليمية التفاصيل، وإذا نجحت الصيغة بدعم تركي - سعودي - مصري، فستكون الرسالة أن شمال إفريقيا ينتقل من "إدارة أوروبية" إلى "إدارة إقليمية مدعومة أمريكياً".

التتمة في الصفحة الثالثة

بيان صحفي

إصلاح التعليم لا يكون بترميم نموذج فاشل بل بإقامة نظام منبثق عن الإسلام

عقد المجلس الأعلى للتربية والتعليم اجتماعه الأول أمس الاثنين 2026/08/17 للنظر في المنظومة التعليمية لدولة الحداثة وسبل إصلاحها في ظل ما تعانيه تونس من أزمة في التعليم، حيث بات أبناؤنا في ذيل الترتيب العالمي، ومدارسنا وجامعاتنا خارج التصنيفات، بينما ينقطع عشرات الآلاف من التلاميذ سنويا عن المدرسة ويلقى بهم إلى الشارع، لتستوعبهم البطالة والمخدرات وقوارب الموت والجماعات الإجرامية المنظمة، حتى بات الجميع يشهد على فساد المنهج التربوي وفشل مخرجاته، فضلا عن تهميش المدرسين وتركهم في أسفل سلم التأجير.

وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس نلفت نظر المجلس الأعلى واللجان والخبراء التي ستنبثق عنه إلى الأمور التالية لعلهم يهتدون إلى السبيل الوحيد لإنقاذ التعليم في تونس:

أولا: إن مشكلة التعليم ليست في الوسائل والأساليب والمناهج فحسب، وإنما في الأساس الذي بنيت عليه المنظومة التعليمية لدولة الحداثة، حيث قامت على أساس فصل الإسلام عن الحياة بهدف تغريب المجتمع في تونس وفصله عن دينه وأمته لضمان الهيمنة الثقافية للغرب وخلق نخب علمانية موالية للغرب المستعمر، لذلك فإن إعادة تدوير هذا النموذج المفلس لن ينتج إلا مزيدا من الانحطاط والانحلال والتبعية للغرب.

ثانيا: إن إصلاح التعليم لا يكون باستيراد نماذج تعليمية غربية، وإنما ببناء نظام تعليمي نابع من عقيدة الأمة الإسلامية، يجمع بين التقدم العلمي والموروث الحضاري، فتوضع السياسات التعليمية وأهدافها وفق منهجية تحافظ على هوية الأمة وعقيدتها الإسلامية لتخريج شخصيات إسلامية بعقلية ونفسية إسلامية.

أما ثالثا: فإن بناء هذا النظام التعليمي على أساس الإسلام لا يمكن أن يتحقق في ظل نظام سياسي يقوم على فصل الإسلام عن الحياة، بل يحتاج إلى دولة تتبنى الإسلام عقيدة ينبثق عنها نظام تطبقه دولة الخلافة الراشدة التي جعلها الإسلام نظاما سياسيا من الطراز الأول.

فنظام الخلافة له رؤية سياسية واضحة ومستقلة، يجعل من التعليم مصنعاً لرجال دولة من الطراز الرفيع وتربة خصبة تنتج شخصيات قوية تتطلع للقيادة ولا ترضى بالتبعية المهينة. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الإسلام جعل التعليم من الحاجات الأساسية للجماعة التي يجب على الدولة توفيرها مجاناً وبأعلى مستوى إلى جانب الرعاية الصحية والأمن، كما تضمن إشباع الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن لكل فرد من أفراد الرعية.

التتمة في الصفحة الرابعة

تتمة : حين يكون إصلاح التعليم إعادة إنتاج للأزمة، فما الحل؟

أما أن يصبح الإسلام نفسه موضع التحفظ حين يُطرح باعتباره تصورًا متكاملًا للحياة، في حين تُستقبل التصورات الغربية الحديثة عن الإنسان والدين والدولة باعتبارها حقائق محايدة لا تحتاج إلى مساءلة، فهنا يصبح الحديث عن الاستلاب ناقصًا. فما جدوى أن نقول للناشئة: «فكروا بحرية»، إذا كنا قد حددنا مسبقًا الإطار الفكري الذي يسمح لهم أن يفكروا داخله؟ وما معنى مقاومة الاستلاب إذا كانت النتيجة النهائية هي سلخ المسلم عن التصور الذي نشأ عليه مجتمعه تاريخيًا، وتحويل الإسلام من منظومة تنظم الحياة إلى شأن روحي خاص، محصور في المحراب؟ هذا في الحقيقة ليس تحريرًا للعقل من الاستلاب، بل هو استلاب من نوع آخر واحتكار للعلم والمعرفة.

والأشد مفارقة أن يحدث ذلك كله تحت راية الثورة وشعار "الشعب يريد"، بينما يُراد للشعب أن يظل خارج السؤال الحضاري الأكبر: هل يريد أن تربّي أجياله على الإسلام بوصفه ديناً شاملاً ينظم تفاصيل الحياة، ويخرجهم من أزمات العلمانية، أم على تصور يفصل الإسلام عن السياسة والاقتصاد والاجتماع، ويتركه في حدود العقيدة والعبادة والأخلاق الفردية؟

إن التعليم في الإسلام ليس نشاطاً محايداً منفصلاً عن تصور الأمة للإنسان والحياة. بل تنطلق سياسة التعليم من العقيدة الإسلامية باعتبارها الأساس الذي تتفرع عنه غاية التعليم ومناهجه وثقافته. والغاية ليست صناعة موظف صالح لسوق العمل فحسب، وإنما بناء الإنسان المسلم القادر على فهم الحياة وإعمارها وفق أحكام الإسلام، وإيجاد الأمة القادرة على حمل رسالتها الحضارية.

وهذا هو جوهر الرؤية التي يطرحها حزب التحرير في مشروعه لنظام التعليم في دولة الخلافة والتي لخصها في كتابه (أسس التعليم المنهجي في دولة الخلافة): أن يكون الأساس الذي يقوم عليه النظام التعليمي هو العقيدة الإسلامية، وأن يجمع التعليم بين بناء الشخصية الإسلامية، وإكساب الإنسان المعارف والمهارات اللازمة لمعترك الحياة، وإعداده للتخصص والبحث العلمي. فلا تعارض بين أن يتعلم المسلم الفقه والقرآن والسيرة، وأن يتبحر في الطب والهندسة والرياضيات والفيزياء، بل إنه لا سبيل لنهضة أمة "اقرأ" من جديد إلا من خلال اتخاذ الإسلام أساسا للتفكير، واتخاذ أحكامه مقياسا للأعمال.

وتقوم هذه الرؤية كذلك على اعتبار التعليم الأساسي حقاً مضموناً لكل فرد، وعلى توفيره مجاناً، وعلى جعل الدولة مسؤولة عن إنشاء المدارس والجامعات والمختبرات والمكتبات ومراكز البحث العلمي، حتى لا يصبح التفوق العلمي امتيازاً طبقياً. أما التعليم العالي فليس غايته تخريج الموظفين فقط، ولا صناعة النخب القادرة على تسيير البلاد فقط، وإنما إيجاد العلماء والمجتهدين والأطباء والمهندسين والمخترعين والطواقم القادرة على النهوض بمصالح الأمة.

والفارق الجوهري أن هذا كله لا يُبنى على فلسفة "الحياد" تجاه الدين، ولا على محاولة سلخ الناشئة عن عقيدتهم بحجة الحداثة، وإنما على أساس أن الإسلام نفسه هو الذي يحدد غاية الإنسان، مع ترك المجال واسعاً أمام العقل للاجتهاد فيما لم يرد فيه نص، والإبداع في الوسائل والأساليب، والغاية طبعا من جنس الوسيلة.

المسألة إذن أكبر من مجلس، ومن هيئة تقييم. لذلك لا ينبغي أن ينشغل النقاش بتركيبة المجلس من حيث الأسماء. السؤال الأكبر هو: ما الأسس التي سيبني عليها هذا المجلس إصلاحه؟

إذا كانت الغاية مجرد إنتاج موظف أكثر كفاءة والإبقاء على نفس أسس ومناهج التعليم، فنحن أمام إصلاح تقني، يعيد إنتاج نفس الأزمة. أما إذا كانت الغاية إنتاج إنسان مسلم واع، متعلم، مفكر، مبدع، معتز بهويتهً، قادر على إنتاج المعرفة والمشاركة في صناعة المجتمع والحضارة، فنحن أمام سؤال حضاري مختلف تمامًا. وهذا هو الفارق بين إصلاح التعليم وإعادة بناء الإنسان. فأي إصلاح هذا الذي لا يراجع الإنسان الذي يصنعه التعليم، ولا الغاية التي يصنع من أجلها، ولا الهوية والحضارة التي يريد لهذا الإنسان أن يكون جزءاً منها؟ وأيُّ صلاح للإنسان يمكن أن يُتصوَّر بعيدا عن الوحي الذي يحدد له معنى الصلاح، ويهديه إلى معنى وجوده وغاية خلقه؟ قال تعالى: [كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ] (إبراهيم: ١)

بقلم م.وسام الأطرش

اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين

يحتفل عالميا في الثامن والعشرين من شهر تموز/يوليو بالذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقية جنيف المعتمدة من الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين والتي تهدف إلى حماية الأشخاص المضطهدين والهاربين من الحروب أو بسبب خوف مبرر من الاضطهاد بسبب الرأي السياسي، أو الدين، أو العرق، أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة مجتمعية معينة.

من أهم المبادئ التي جاءت بها الاتفاقية مبدأ عدم الإعادة القسرية، أي عدم جواز إعادة اللاجئ إلى بلد قد يتعرض فيه للخطر أو الاضطهاد. كما تضمن للاجئين حقوقاً أساسية مثل التعليم والعمل والسكن والحماية القانونية.

ومن المعلوم أن اتساع رقعة الحروب وازدياد سوء اقتصاد بلدان ما يسمى دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا أدى إلى تضاعف أعداد اللاجئين والمهجرين على سبيل المثال من سوريا والعراق وأفغانستان نتيجة الحروب، ومن السنغال ومالي ودول وسط أفريقيا ودول المغرب العربي بدافع الفقر.

وبسبب هذه الزيادة في أعداد المهجرين، وازدياد أعداد طالبي اللجوء في أوروبا، أُنشئ نظام دبلن الذي بدأ باتفاقية دبلن سنة 1990 وتطور لاحقاً إلى لوائح أوروبية متعاقبة وآخرها لائحة دبلن الثالثة (Dublin III) عام 2013، والتي بدأ تطبيقها في عام 2014. ويهدف هذا النظام إلى تحديد الدولة الأوروبية المسؤولة عن دراسة طلب اللجوء. ومع أن دول الاتحاد الأوروبي ما زالت تعلن التزامها باتفاقية جنيف، إلا أن نظام دبلن والسياسات اللاحقة المتعلقة بالدول الآمنة والصد على الحدود أدت عملياً إلى الحد من وصول كثير من طالبي اللجوء إلى الحماية التي نصت عليها الاتفاقية ويرى كثير من الحقوقيين أن هذه السياسات تمثل التفافاً عملياً على مقاصد اتفاقية جنيف.

وقد وصفت منظمة العفو الدولية تعديلات نظام اللجوء الأوروبي الجديدة بأنها تقوّض أسس حماية اللاجئين، وقالت إن توسيع مفهوم "الدولة الثالثة الآمنة" قد يؤدي إلى رفض طلبات لجوء دون فحص جوهرها ونقل طالبي اللجوء إلى دول ليست لهم بها صلة حقيقية. كما اعتبرت أن هذه السياسات تمثل محاولة للتهرب من مسؤولية حماية اللاجئين ونقلها إلى دول خارج أوروبا. وكذلك انتقدت المنظمة ما تسميه حصن أوروبا، ورأت أن التوسع في الأسوار الحدودية والإجراءات الردعية وعمليات الإبعاد القسرية (Pushbacks) يهدد الحق الفردي في طلب اللجوء.

إن الدول الغربية الكبرى التي تتصدر الحديث عن حقوق الإنسان ليست بعيدة عن الأسباب التي دفعت ملايين البشر إلى الهجرة واللجوء، فهي التي أشعلت الحروب أو دعمتها، وهي التي كرست النظام الرأسمالي الجائر القائم على السيطرة على ثروات الشعوب ونهب خيراتها وإبقاء كثير من بلدان العالم الثالث في حالة تبعية وفقر واضطراب. ثم هي نفسها التي تغلق حدودها في وجه ضحايا تلك السياسات، وتقيم الأسوار والحواجز، وتبتدع الأنظمة والإجراءات التي تحول دون وصول المستضعفين إلى الأمن الذي تزعم الدفاع عنه.

وفي المقابل، نؤكد على ما عهدته البشرية قبل مبادئ جنيف وغيرها بقرون عديدة من حفظ المسلمين للعهد، وتشديد هذا الأمر في الشريعة بالنصوص الثابتة في القرآن والسنة، حيث قال الله تعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ] وقول النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ تتكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ» أو قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ».

ومن أمثلة ذلك حين منحت أم هانئ بنت أبي طالب الأمان لبعض المشركين يوم فتح مكة، فأراد بعض المسلمين التعرض لهم، فلما أخبرت النبي ﷺ قال: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ»، فأقر حق المسلم في منح الحماية وألزم الدولة الإسلامية باحترام هذا الأمان. ولم يكن هذا التصرف حادثة فردية، بل كان تطبيقاً لمبدأ شرعي عام يجعل الوفاء بالأمان والعهد حقاً واجب الرعاية من قبل الدولة والمجتمع.

والمستجير يُمنح الحماية في الإسلام بسبب طلبه للأمان، ويجعل الإسلام أصل الحماية قائماً على حرمة الدم ووجوب الوفاء بالأمان، وفي المقابل فإن الأنظمة الوضعية تربط الحماية بشروط وإجراءات قانونية قابلة للتعديل والتبديل وفق التوازنات السياسية والقوانين التي تضعها الدول تبعاً للمصالح السياسية وتقلباتها، لا التزاماً ثابتاً بالمبدأ.

إن الفرق الجوهري بين الإسلام والأنظمة الوضعية أن حماية المستجير في الإسلام ليست منحة سياسية ولا إجراءً إدارياً قابلاً للتراجع بحسب المصالح والانتخابات وتقلبات الرأي العام، بل هي حكم شرعي ثابت أوجبه الله تعالى، وجعل الوفاء به من مقتضيات الإيمان والعدل. ولذلك سبق الإسلام اتفاقيات اللجوء الحديثة بقرون طويلة في تقرير حق المظلوم والمطارد في الأمن والحماية وصيانة الكرامة الإنسانية.

والآن وبعد خمسة وسبعين عاماً على اتفاقية جنيف، ما زال ملايين اللاجئين يصطدمون بالأسوار والمعسكرات وقوانين المنع والصد والإرجاع.

إن مأساة اللاجئين في عالم اليوم ليست نتيجة غياب الاتفاقيات، بل نتيجة هيمنة نظام دولي تصنعه الدول الكبرى، وفق مصالحها، ونفوذها السياسي والاقتصادي. فهذه الدول كانت شريكاً في كثير من الحروب والصراعات التي شرّدت الملايين، وساهمت عبر سياساتها الاقتصادية في إفقار شعوب واسعة من العالم، ثم أقامت الأسوار والحواجز وابتكرت الأنظمة والإجراءات لمنع ضحايا تلك السياسات من الوصول إلى الأمن الذي تزعم الدفاع عنه. وبينما تتبدل القوانين والاتفاقيات تبعاً للمصالح والضغوط والانتخابات، يبقى الإسلام متميزاً بثبات مبدئه؛ فالمستجير يُجار، والمستأمن يُحمى، والمعاهد لا يُظلم، والوفاء بالأمان والعهد فريضة شرعية لا خياراً سياسياً. ولذلك لم يجعل الإسلام حماية المظلوم منحة تمنحها الدول متى شاءت وتسلبها متى شاءت، بل جعلها حكماً شرعياً ثابتاً يرعى الإنسان لكونه إنساناً ويصون دمه وكرامته وأمنه، مصداقاً لقوله تعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ]. ومن هنا فإن البشرية ليست بحاجة إلى مزيد من الشعارات والمواثيق التي تُفسَّر وفق المصالح، بل إلى نظام مبدئي عادل يجعل حماية المستضعفين ورعاية شؤونهم واجباً ثابتاً لا يتغير بتغير الأهواء والمصالح.

بقلم: م. يوسف سلامة

من قناة بنما إلى مضيق هرمز
هل تصريحات ترامب شطحاتٌ فردية أم استراتيجية إكراه؟

الخبر:

قال ترامب خلال تجمع سياسي في أكاديمية للشرطة بولاية نيويورك يوم الجمعة: "بعد أن نهزم إيران... سأعلن قريباً جداً مضيق هرمز أرضاً أمريكية، هذا أمر صحيح". (القدس العربي)

التعليق:

لقد تحدث الرئيس الأمريكي علانية عن استخدام القوة العسكرية الأمريكية واستعادة السيطرة الإقليمية، بدءاً من الحديث عن قناة بنما والاستحواذ على جزيرة غرينلاند بوصفهما أمرين حاسمين للأمن القومي الأمريكي، وصولاً إلى التهديد باستخدام الضغوط الاقتصادية لإجبار ٤٠ مليون كندي على رؤية بلادهم تهبط إلى مرتبة ولاية أمريكية، والدعوة لتغيير اسم خليج المكسيك إلى خليج أمريكا. والآن، يمتد هذا الخطاب ليشمل مضيق هرمز.

فهل يُعدّ هذا الخطاب مجرد شطحات وجنون، أم أنه سياسةٌ مقصودة ومدروسة من ترامب ومن يقف خلفه؟

بدايةً، لا تُدار أمريكا بشخص الرئيس وحده؛ فهي دولة مؤسسات تمتلك فيها كل جهة صلاحياتٍ وأدواراً محددة. ورغم حالة الانقسام الداخلي الحاد، يظل الدستور الأمريكي حافظاً للنظام، ومقيِّداً لسلطات الرئيس، وقادراً على إبطال قراراته في حالاتٍ عدة.

إذن، لماذا يصرح ترامب بهذه التصريحات؟ هذه التصريحات ليست عبثية، بل هي مقصودة لفتح ملفات شائكة وإعادة رسم قواعد اللعبة السياسية، حتى وإن لم تُترجم فوراً إلى سياسات عملية.

وتتلخص أسباب هذا النهج في النقاط التالية:

أولاً: الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها هذه المنافذ والأقاليم؛ فمضيق هرمز - على سبيل المثال - يُمثل شرياناً حيوياً لطاقة العالم، واعتبرته إيران مراراً ورقة ضغط تشبه السلاح النووي. يهدف هذا الطرح إلى تأكيد سيطرة أمريكا على طرق التجارة البحرية وسلاسل الإمداد العالمية (قناة بنما، مضيق هرمز، وربما لاحقاً مضيق ملقا، وجبل طارق، والبحر الأحمر، وباب المندب).

ثانياً: ترسيخ فكرة "أمريكا أولاً" والابتزاز التفاوضي، إذ يُعد هذا التصعيد تأكيداً لهذه الفكرة، ومحاولة لقطع الطريق على النفوذ الصيني ومبادرة حزام واحد - طريق واحد (خط الحرير). كما يهدف الخطاب إلى إكراه الدول على تقديم تنازلات واقتطاع صفقات أفضل في المفاوضات سواء مع إيران أو غيرها مقابل التراجع عن تنفيذ تلك التهديدات.

ثالثاً: سياسة حافة الهاوية والردع بالإكراه: حيث تُجسد تصريحات ترامب تطبيقاً لسياسة الضغط الأقصى وحافة الهاوية، (حيث يُعزى هذا المفهوم إلى المفكر الاستراتيجي توماس شيلينغ)، والتي تقوم على فن التلاعب بالمخاطر وإقناع الخصم بأن صاحب القوة مستعد لاستخدامها فعلياً، لإجباره على تغيير سلوكه.

ختاما: لقد غاب عن واضعي هذه الاستراتيجية أن الإفراط في التهديد بلا تنفيذ - كما حدث في التلويح بالحرب وتحديد أهدافها كاحتلال جزيرة خارك أو التهديد بمحو دول - يؤدي إلى نتائج عكسية؛ إذ يتسبب في تآكل مصداقية الردع الأمريكي، ويضعف ثقة الحلفاء، ويشجع الخصوم على اختبار حدود القوة الفعلية واكتشاف الفجوة بين التهديد اللفظي والقدرة العملية على التنفيذ.

بقلم أ.حسن حمدان

تتمة : تونس بين الغضب والتغيير: لا ترقيع بعد اليوم!

وكما نسب إلى إبراهيم بن الأدهم قوله:

نُرَقِّعُ دُنيانا بتمزيقِ ديننا
***
فلا ديننا يبقى ولا ما نُرَقِّعُ

لقد آن الأوان أن يتحوّل الغضب إلى وعي، والوعي إلى مشروع، والمشروع إلى تغيير حقيقي. فالثورة التي لا تغيّر أساس الواقع ليست إلا استراحة قصيرة بين أزمتين. ومن هنا، فإن دعوتنا إلى أهل الزيتونة وكل القوى الحيّة في تونس هي أن يتجهوا نحو تغيير جذري مُستمد من الإسلام، عقيدة الأمة ومصدر عزّتها، وأن يرفعوا صوتهم واضحًا مدويًا: نعم للخلافة، ولا لدولة الحداثة.

فليكن البذل والتضحية والثبات في سبيل مشروع يعبّر عن عقيدة الأمة ويعيد لها سلطانها، لا في سبيل ديمقراطية أثبتت، في ظل المنظومة الرأسمالية، عجزها عن إخراج الناس من الفقر والتبعية والاستغلال.

إن تونس لا تحتاج إلى إعادة تدوير الأزمة، ولا إلى ترقيع منظومة أنهكها الصراع، وإنما تحتاج إلى قطيعة واعية مع أسباب التبعية، وإلى مشروع يعيد للإسلام مكانته في توجيه شؤون الحكم والمجتمع والاقتصاد، ويجعل التغيير انتقالًا حقيقيًا من واقع رأسمالي أليم إلى مستقبل إسلامي عظيم. ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾. (آل عمران: 126).

آخر الأحداث على الساحة الليبية

خلال أسابيع قليلة دخلت ليبيا في نفق أحداث مؤلمة؛ فقد تعرضت مصفاة مدينة الزاوية، غرب طرابلس، لضربات بواسطة طائرات بلا طيار، فأشعلت حرائق شديدة في خزانات النفط، مع العلم أن هذه المصفاة تغطي جزءا كبيرا من استهلاك الوقود في غرب البلاد، في الوقت نفسه الذي تعاني فيه البلاد من أزمة محروقات، ثم أزمة كهرباء وانقطاعها عن الناس ما أضاف مشكلة جديدة عليهم، كما أضيف إليها استقالة حاكم مصرف ليبيا المركزي وإن لم تقبل حتى الآن واصفا أسبابها بـ"الحساسة".

وأيضا في الوقت نفسه تمت عملية اغتيال مدير جهاز مخابرات حفتر العسكرية. وقبل ذلك بأسبوعين قامت بعض التجمعات، وإن كانت ليست بالكبيرة، لما يسمى دعاة "النظام الملكي الدستوري"، مع العلم أن هؤلاء يدفعون بالسيد محمد حسن السنوسي ابن ولي العهد في زمن الملك إدريس السنوسي، ومحمد الآن يعيش في بريطانيا منذ خروجه من ليبيا في ثمانينات القرن الماضي.

وإذا ما ناقشنا هذه الأحداث فإنه من حقنا السؤال الكبير: هل يوجد ترابط بين هذه الأحداث الجسام؟!

فنحن نرى أن ليبيا تنزلق سريعا وبعيدا عن مسار التسويات المعلن العمل عليها، وأهمها مشروع أمريكا "مشروع مسعد بولس" الذي قدمه منذ شهرين مضيا، بعد زيارته إلى ليبيا في مهمة كلفه بها رئيس أمريكا ترامب، ويومها ظهر الطابع الاقتصادي للزيارة.

ولكنه بعد الزيارة بمدة قليلة أرسل مشروعه لتسوية الأزمة، وأرسلت نصوصه لمجلس الوزراء وإلى المجلس الأعلى لرئاسة الدولة الذي يرأسه محمد المنفي، وأيضا نسخة لحفتر، ونسخة لمجلس نواب عقيلة صالح، فأبدى مجلس نواب عقيلة صالح والمجلس الأعلى لرئاسة الدولة وبعض الأحزاب المحلية والرموز الجهوية المستفيدة من الواقع وبعض الكتائب المسلحة، كل تلك الجهات أبدت معارضتها للمشروع لأنهم رأوا فيه مشروعا يعمل على إزالتهم.

وبعد تعثر هذا المشروع وظهور المعارضات القوية في وجهه؛ استنفارات في غرب ليبيا، وتباطؤ في السير فيه في شرقها وخصوصا في مجلس نواب عقيلة صالح لأنهم رأوا فيه أنه يستهدفهم، واقتراحات لتعديله، بعد هذه التطورات حصلت التجمعات التي تنادي بالملكية، ثم جاءت أزمة الكهرباء وانقطاعها عن أغلب البلاد، والتي تقاذفها المسؤولون يتهم بعضهم بعضا بالمسؤولية عن ذلك. ثم تلتها عملية قصف المصفاة في غرب طرابلس فزادت الطين بلة.

وفي الوقت نفسه قدم حاكم مصرف ليبيا المركزي استقالته، وإن لم تقبل حتى الآن، والتي وصفها بأنها لأسباب "حساسة"، وحصلت عملية اغتيال اللواء فوزي المنصوري رئيس جهاز استخبارات حفتر العسكرية، الرجل الذي كان مطلعا على أغلب خيوط الأزمة ويعرف كل الوجوه التي كانت لها صلة بمجريات الأمور سواء أكانت من الذين أسند إليهم العمل أو القريبة منها. وكان مقربا من حفتر، وكان أحد أهم أركان المنظومة الأمنية في شرق ليبيا، فقد كانت بنغازي هي مسرح الجريمة، وهي منطقة أمنية لحفتر. فلماذا تتم الآن جريمة الاغتيال؟!

وفي المحصلة يمكننا القول بعد هذه الأزمات المتتالية "المصنوعة عمداً" والأحداث المتسارعة، ومع بعض الحراك الممول والحاصل في غرب البلاد، كل ذلك يدل على ارتفاع وتيرة الصراع الدولي المحتدم على ليبيا والتسابق على الهيمنة على خيراتها وخصوصا الطاقة بعد إغلاق مضيق هرمز، وأصبح الصراع على أي الأشخاص يمكن الدفع بهم. فتكون هذه التفجيرات والأحداث من أجل خلط الأوراق ومحاولة الاستحواذ على القسم الغربي والجنوبي من البلاد لما فيه من ثروات النفط والغاز، فهم يتصارعون على خيرات البلاد بأبناء البلاد أنفسهم!

إن الله سبحانه وتعالى يحرم على المسلم الولاء لغير الله فهو يخبرنا خبر اليقين [أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ]، فما بالنا إذا كان أرباب هذا الزمان هم شياطين الإنس من الدول الغربية؟

بقلم أ. أحمد المهذب

تتمة : قراءة استراتيجية في تحالف مكة: إعادة تشكيل الأمن من الخليج إلى المتوسط

إعادة تعريف النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية

تبدو الولايات المتحدة مرتاحة لاتفاق مكة طالما يخدم إستراتيجيتها في تقليل تكلفة إدارة الأزمات، بينما تعيد بريطانيا تموضعها من الإمبراطورية الجغرافية إلى الشبكية، محتفظة بقواعدها في البحرين وعُمان وقبرص وقطر والإمارات، لكنها تنتقل من القيادة المباشرة إلى تمكين الآخرين عبر التدريب والاستخبارات والتكنولوجيا، مما يجعل الخطر البريطاني الحقيقي ليس مواجهة الاتفاق بل أن يعيد توزيع النفوذ فتصبح لندن أقل ضرورة كوسيط. وتبرز مصر كغائب حاضر، إذ يُشير اجتماع وزراء خارجيتها مع تركيا والسعودية وباكستان في مارس 2026 إلى احتمال نشوء دائرة أوسع، وإذا انتقل التعاون إلى صيغة مؤسسية مع القاهرة، فسنكون أمام بنية أمنية جديدة تمتد من الخليج إلى شمال إفريقيا والقرن الإفريقي. أما الهند فتنظر إلى الاتفاق كجزء من إعادة توزيع النفوذ في المحيط الهندي في ظل تنافسها مع باكستان، بينما تحافظ الصين على حضورها البحري في خليج عدن، مما يؤدي إلى تعدد مراكز القوة بدلاً من هيمنة واحدة.

المغرب العربي وتونس بين التنافس الإقليمي واستقلال القرار

في ظل صعود الشبكات السعودية-التركية-الباكستانية، تصبح تونس، بموقعها عند تقاطع ليبيا والجزائر والمتوسط والساحل، دولة يجب التأثير في اتجاهها، ومن هنا يمكن فهم تصريح الخبير العسكري توفيق ديدي عن "التحالف التركي الإسرائيلي" كإشارة إلى تنافس مشاريع النفوذ (أمريكية، تركية، سعودية، باكستانية ، بريطانية) وليس كإثبات لتحالف عسكري، إذ تشهد العلاقات التركية-التونسية تعاوناً متنامياً، في حين يختلف الأمر في الجزائر، فهي أكبر قوة عسكرية مغاربية ولاعب رئيسي في الساحل، وقد رفعت مستوى تعاونها الاستراتيجي مع تركيا في مايو 2026، مما يجعل تصور عمل عسكري تركي ضدها غير واقعي، لكن التنافس على اتجاه المنطقة يبقى قائماً بين قوى متعددة. أما المغرب فيكتسب قيمة جديدة كجزء من منظومة توازن غربية تستخدم الأطلسي والمتوسط، مما يقسّم شمال إفريقيا وظيفيا: المغرب للأطلسي والمتوسط، الجزائر للطاقة والساحل، تونس للمتوسط والهجرة، وليبيا للنفط، وهي ملفات حيوية لبريطانيا وأوروبا، مما يفسر عدم معارضة لندن لاتفاق مكة طالما احتفظت بشبكاتها.

ختامًا: اتفاق مكة ليس تحالفاً عسكرياً تقليدياً بل نقطة انطلاق لشبكة أمنية عابرة للأقاليم، تمتد من المتوسط إلى المحيط الهندي مستفيدة من الجغرافيا (تركيا في مدخل المتوسط، السعودية في قلب الخليج والبحر الأحمر، وباكستان في مدخل المحيط الهندي). والسؤال الأهم هو ما إذا كانت إفريقيا، خصوصاً البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ستتحول إلى المجال الخارجي الأول لاختبار قدرة الاتفاق على إنتاج نفوذ جماعي، والإجابة تميل إلى نعم، فالصومال هي نقطة الاختبار الأوضح، بينما السودان وليبيا هما الاختبار الأصعب. والتطور الأهم هو مصر، فإذا انتقل التعاون الثلاثي إلى صيغة تضم القاهرة، فسنكون أمام بداية بنية أمنية جديدة، ويعزز ذلك الاجتماع الرباعي في مارس 2026. ما يستخلص من هذا المشهد السياسي المعقّد أن جميع الأطراف المؤثثة له هم مسلمون ومسرح العمليات يدور على أراضي وممرات إستراتيجية إسلامية، وكذلك التحالفات الصاعدة يمثلها مسلمون وموجهة أساسًا للمناطق الإسلامية، دون أن يُرى أثر لمبدأ الإسلام فيها ، لا من عقيدة الولاء و البراء ولا في قضية نصرة المسلمين المستضعفين في غزّة وفي باقي أصقاع العالم ولا من حيث الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في وحدة الأمّة السياسية وتبليغ رسالة الإسلام للعالم .

إذا، هذا المشهد الفسيفسائي للتحالفات الجديدة، لن يكون عامل نهضة ولا استقرار مادام قائما على مصالح قُطرية وخاضعا للمصالح الأمريكية وتوازنات الدول الاستعمارية، ولن يُخرج الأ مّة من حالة التشرذم والفر قة بالشعارات، بل بالسعي الجادّ من أهل القوّة، لجعل الإسلام في سُدّة الحكم، في ظلّ دولة واحدة يقودها خليفة للمسلمين، يوحّد البلاد ويرفع الأحقاد ويجعل سهام المسلمين تجاه أعداء دينهم وأمتهم لا تّجاه بعضهم بعضًا.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

الصراع الدولي في تونس إلى أين؟

لم يكن التهديد المبطن الذي وجّهه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لدويلة الإمارات، بقوله: "من يهدد تونس نخلولو خيمة والديه"، لم يكن سوى مؤشر على احتدام الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في تونس، في وقت شهدت فيه العاصمة تونس في 25 جويلية 2026 مظاهرات واسعة احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، رفعت خلالها شعارات تطالب برحيل الرئيس قيس سعيّد وإسقاط النظام، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، محملين السلطة مسؤولية ارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية، وتكرار انقطاع المياه والكهرباء، في واحدة من أكبر التحركات الشعبية منذ إجراءات 25 جويلية 2021.

وقد مثّلت تلك الإجراءات نقطة تحول كبرى في المشهد السياسي في تونس، بعدما فعّل الرئيس الفصل 80 من دستور عام 2014، وأقال رئيس الحكومة، وجمّد عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه، وحلّ المجلس الأعلى للقضاء، وأقر دستوراً جديداً سنة 2022 أعاد البلاد إلى نظام رئاسي واسع الصلاحيات.

ومنذ فيفري 2023 تشهد تونس حملة إيقافات واسعة استهدفت معارضي الرئيس، شملت إعلاميين ونشطاء وقضاة ورجال أعمال وسياسيين، بينهم رئيس البرلمان السابق راشد الغنوشي، وجاءت أغلب الاعتقالات على خلفية لقاء رجل الأعمال خيام التركي بموظفين لدى السفارة الأمريكية فيما عرف حينها بقضية التآمر على أمن الدولة.

وتشهد تونس صراعا غربيا على النفوذ تدار فصوله بأدوات محلية، إذ أقدم الرئيس قيس سعيّد على تفكيك منظومة نفوذ بريطانيا، مستفيداً من دعم فرنسا. حيث اتسم موقف فرنسا منذ البداية تفهماً للإجراءات الاستثنائية التي أعلنها سعيّد، سواء عبر تصريحات سفير فرنسا في تونس أو من خلال الاتصال التلفوني الذي أجراه رئيسها ماكرون مع سعيّد، وعبّر فيه عن استعداد باريس للوقوف بجانب تونس من أجل الحفاظ على سيادتها والدفاع عن حريتها، ولم تصدر عن باريس أية إدانة للمسار باستثناء ما تبديه من قلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتعددية السياسية، وهو ما ظهر بشكل جلي من خلال الإعلام الفرنسي في محاولة لاستقطاب القوى السياسية الموالية لها والتي استهدفها الرئيس سعيد.

أما موقف فرنسا الرسمي فقد بقي على حاله ولم يتغير حيث رحّب رئيسها ماكرون بالاستفتاء على الدستور واعتبره "مرحلة مهمة" في عملية الانتقال السياسي، كما أكد استعداد بلاده لدعم تونس في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي. وقال أيضا إن "فرنسا مستعدة للعمل مع تونس لتلبية حاجاتها الغذائية". ويفسر هذا الموقف حرص فرنسا على الحفاظ على شبكة مصالحها الحيوية في تونس، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

في المقابل، اتخذت بريطانيا موقفاً رافضا لإجراءات 25 تموز/يوليو، ووصفت الاستفتاء على دستور سعيد بأنه "فاقد للشفافية"، وانتقدت ضعف نسبة المشاركة وغياب مسار سياسي شامل، داعية إلى احترام مبدأ الفصل بين السلطات وإشراك مختلف القوى السياسية والمدنية. وقد استغلت بريطانيا الأحكام الاستئنافية المشددة التي طالت المعارضة أواخر عام 2025، لتحريك الشارع من جديد عبر أدواتها السياسية والإعلامية، إذ عاد إلى الواجهة عدد من الشخصيات المحسوبة على دائرة نفوذها، من بينها هشام المشيشي، بالتزامن مع تصاعد الحضور الإعلامي لقنوات ينظر إليها على أنها أقرب إلى التوجه البريطاني، وفي مقدمتها قناة الجزيرة القطرية، بما يعكس محاولة للإطاحة بالرئيس قيس سعيد وإعادة نفوذ بريطانيا من خلال الضغط الشعبي على السلطة القائمة وإغراء القوى الصلبة بالتخلي عنه. إلا أن محدودية المشاركة في التحركات المؤيدة، كما في تحركات المعارضة، عكست حالة من العزوف الشعبي، ما يدل على أن قطاعاً واسعاً من أهل تونس لم يعد يمنح ثقته لا للسلطة ولا لخصومها.

كما تبنى الاتحاد الأوروبي في البداية موقفاً قريباً من موقف بريطانيا، معبراً عن قلقه من المسار السياسي وداعياً إلى احترام الفصل بين السلطات. غير أن هذا الموقف، ولا سيما الإيطالي والألماني، شهد تحولاً خلال سنة 2023، حيث اصطف الأوروبيون تدريجياً إلى جانب موقف فرنسا الداعم للرئيس قيس سعيّد، وهو ما تجلى في تكثيف الزيارات الرسمية وتقديم مساعدات مالية وإبرام اتفاقيات اقتصادية وأمنية، توجت بتوقيع مذكرة تفاهم حول "شراكة استراتيجية وشاملة" تشمل التعاون الاقتصادي والحد من الهجرة غير النظامية، قبل أن يتعزز هذا المسار باتفاقيات قطاعية في مجال الطاقة، ولا سيما مشاريع الربط الكهربائي والهيدروجين الأخضر الموجهة للسوق الأوروبية.

أما أمريكا فقد تبنت موقفاً متشدداً من المسار الذي أطلقه سعيّد، معتبرة أن الدستور الجديد يقوض الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما عبرت عنه تصريحات وزير خارجيتها بلينكن، واستثناء تونس من بعض الجولات الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية، إلى جانب مواقف سفير أمريكا جوي هود، الذي أكد عزم بلاده استخدام مختلف أدوات نفوذها للدفع نحو استعادة الحكم الديمقراطي ومراجعة المساعدات الأمريكية بما ينسجم مع هذا التوجه. كما عبرت وفود من الكونغرس الأمريكي، خلال زياراتهم إلى تونس، عن قلقهم من تراجع المسار الديمقراطي.

ورغم استمرار التعاون العسكري بين البلدين، امتنعت واشنطن عن توفير الضمانات اللازمة لتمويلات تونس الخارجية، وعطلت الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف إحداث اختراق داخل الطبقة السياسية واستثمار أي انفجار شعبي محتمل ناجم عن الأزمة الاقتصادية الخانقة. لذلك رفض سعيّد بعض شروط صندوق النقد الدولي، معتبراً إياها بمثابة "عود ثقاب مشتعل بجانب مواد شديدة الانفجار".

أما على المستوى الإقليمي، فقد برز موقف الجزائر باعتباره الأكثر ثباتاً واستمرارية، حيث اعتبرت الجزائر استقرار تونس جزءاً من أمنها القومي، وساندت السلطة الجديدة سياسياً واقتصادياً، وقدمت لها دعماً مالياً وضمنت تزويدها بالغاز، قبل أن يتطور التعاون إلى اتفاقية عسكرية وأمنية، ثم إلى شراكات اقتصادية واسعة، بما يعكس إدراك الجزائر أن تونس تمثل عمقها الاستراتيجي المباشر، وأن أي تحول سياسي فيها ينعكس مباشرة على أمنها واستقرارها.

لن تستقر الأوضاع لقيس سعيد ولا لخصومه، فالشعب التونسي الذي كان شرارة التغيير في شمال أفريقيا زمن الفتح الإسلامي، والذي كان المحرك للشعوب الإسلامية؛ في ثورة الأمة التي أحدثت تغييرا منقطع النظير في النفوس والعقول، سوف يقلب الطاولة على الاستعمار وأدواته المحلية ويؤسس لتغيير حقيقي على أساس الإسلام، في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾.

بقلم د. الأسعد العجيلي

اللحظات التاريخية الفاصلة لا تنتظر المتفرجين!

إن قضية الأمة المصيرية لا تتطلب حلولا ترقيعية ولا مساومات في منتصف الطريق؛ بل تتطلب رؤية استئنافية شاملة تعيد الحياة الإسلامية إلى واقع التطبيق، والارتكاز على المبدأ والبناء الفكري الصلب الذي لا يتأثر بتقلبات الواقع المؤقتة. وتتطلب الوعي السياسي الشامل وكشف خطط القوى الكبرى وفضح الأدوات التي تستغل للسيطرة على مقدرات الشعوب. وتتطلب صياغة البديل وتقديم المعالجة الإسلامية الشاملة لشتى مجالات الحياة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية كبديل حضاري جاهز يبتغي رعاية شؤون الإنسان بالعدل.

فإلى كل ذي عقل وقلب سليمين: إن اللحظات التاريخية الفاصلة لا تنتظر المتفرجين، وإن النداء اليوم موجه لكل فرد من أبناء هذه الأمة ولكل مفكر ولكل حريص على مستقبلها، إن امتلاك الرؤية الصافية والتمسك بالمبدأ هو أول طريق النهوض. إننا لا ندعو إلى مجرد التنظير الفكري بل إلى وعي سياسي عميق وعزيمة لا تلين وعمل مخلص يعيد للأمة سلطانها وللإنسان كرامته ليكون الإسلام كما كان دوما نورا يخرج البشرية من ظلمات الجهل والنفعية إلى عدل الحق ورحمته.

دولة الخلافة القادمة بإذن الله
لا تنهى عن المنكر فحسب، بل تزيله

ليست مشكلة الأمة الإسلامية اليوم في أنها تجهل المنكرات، ولا في أنها عاجزة عن تمييز الحق من الباطل، وإنما في أن المنكر أصبح يُعالج غالبًا معالجةً جزئية أو منعدمة تماما، فيُنكر في أفراده وصوره، بينما تبقى البيئة والنظام والأفكار التي تنتجه قائمةً كما هي.

فقد ترى من ينكر الربا، ثم لا يجد الناس نظامًا اقتصاديًا يقيهم منه، وترى من يحارب الفساد، ثم تبقى أسبابه ومؤسساته، وترى من يدعو إلى العفة، بينما تُترك الأبواب التي تنشر الفاحشة مفتوحة. وهنا يظهر الفرق بين مجرد النهي عن المنكر وبين إزالة المنكر من جذوره.

قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾
[الحج: 41]

فالتمكين ليس مجرد سلطةٍ شكلية، وإنما مسؤولية عن إقامة أحكام الإسلام في واقع الناس.

إن دولة الخلافة التي يتطلع إليها المسلمون، و التي أعد لها حزب التحرير مشروعا ورجالا، لا يُفترض أن تكتفي بأن تقول للناس: لا تفعلوا هذا، ولا تفعلوا ذاك، ثم تتركهم في نظام يجعل الحرام هو الأسهل والأكثر انتشارًا، بل تقوم على جعل أحكام الإسلام أساسًا للنظام الذي تُدار به شؤون الناس.

ففي الاقتصاد، لا يكون التعامل مع الربا مجرد موعظة، بل بإقامة نظام اقتصادي يعالج توزيع الثروة ويحفظ المال ويمنع المعاملات المحرمة.

وفي المجتمع، لا يكون علاج الفاحشة كالزنا و التبرج و غيرها بمجرد مطالبة الفرد بغض بصره، بل كذلك بحماية المجتمع من الوسائل التي تفتح أبواب الفساد، وإقامة الأحكام التي شرعها الله لحفظ الأسرة والعِرض.

وفي الحكم، لا يكون رفض الظلم مجرد شعار، بل بإقامة نظام يحمّل الحاكم مسؤولية الحكمً بالشرع، ويجعل محاسبته على رعاية شؤون الناس أمرًا قائمًا في الدولة و ذلك أن للمسلمين الحق في إقامة أحزاب سياسية تتولى هذا الأمر شرط أن يكون أساسها العقيدة الإسلامية

ولهذا فإن إقامة الإسلام في المجتمع لا تعني أن يتحول الناس إلى مجرد أفراد ينصح بعضهم بعضًا، بينما النظام العام يسير وفق مبدأ آخر كما هو حال المسلمين في أنظمة الملك الجبري، بل تعني أن تكون أحكام الإسلام حاكمةً في شؤون الناس.

و منه فإن دولة الخلافة القادمة بإذن الله، ليست دولة شرطة تلاحق المنكرات بعد انتشارها، وإنما دولة تطبق الإسلام كنظام حياة، فتعمل على منع أسباب المنكر ، وتزيل ما يتعارض مع أحكام الله، وتوفر البيئة التي تساعد الناس على الطاعة والاستقامة.

فالنهي عن المنكر مهم، لكنه ليس نهاية الطريق.

إنما السؤال الأكبر هو: لماذا يُنتج المجتمع المنكر باستمرار؟ وما النظام الذي يحكمه ويجعل بعض المنكرات منتشرة؟

وعندما يُقام حكم الإسلام، يكون العلاج أعمق من مجرد معالجة النتائج، إذ يتجه إلى تغيير القواعد والأفكار والأنظمة التي تحكم حياة الناس.

فالمطلوب ليس فقط أن نقول للمنكر: توقف، بل أن نقيم من النظام ما يجعل المعروف هو الأصل، والمنكر استثناءً يُحاصر ويُزال.

وهذا هو الفرق بين معالجة المنكر بعد وقوعه وبين بناء مجتمع يحول دون انتشار أسبابه.

بقلم يوسف الحباشي

احتجاجات تونس المتصاعدة
تحولات وتحدّيات ومسؤوليات

الخبر:احتجاجات تونس تتصاعد وشهر جويلية هو الأعلى منذ 11 عاما

كشف تقرير المرصد الاجتماعي التونسي، التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الصادر يوم الخميس ٢٠أوت الجاري، أن شهر جويلية 2026 سجل حصيلة قياسية من التحركات الاحتجاجية، هي الأعلى منذ 11 عاماً. ووفق التقرير، بلغ عدد التحركات الاحتجاجية خلال جويلية 1101 تحرك، وهي أعلى حصيلة تُسجَّل خلال الشهر نفسه في السنوات العشر الأخيرة. كما ارتفع عدد الاحتجاجات بنسبة 27٪ مقارنة بشهر جوان الذي سجل 867 تحركاً، وبنحو 168٪ مقارنة بشهر ماي، حين لم يتجاوز العدد 411 تحركاً.

التعليق:

وبحسب تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تتجه مطالب المحتجين بشكل متزايد إلى الدولة باعتبارها الجهة القادرة على توفير الماء والكهرباء والصحة والنقل والتشغيل، حيث ظلت الوزارات والمندوبيات والمنشآت العمومية والبلديات ورئاسة الحكومة الوجهة الأساسية للمطالب.

أن الأرقام المذكورة أعلاه على غرار احتجاجات الماء والكهرباء ، كشفت عن أن الأزمة الاجتماعية في تونس لم تعد مرتبطة فقط بمستوى الدخل أو البطالة، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بقدرة المواطن على الحصول على خدمات أساسية يُفترض أن تكون مضمونة بشكل منتظم ، و هكذا تمّ انتقال مركز ثقل الاحتجاج من المجال المهني إلى المجال المعيشي والخدماتي. ويتزامن تصاعد الاحتقان الاجتماعي مع استمرار ارتفاع الأسعار و ارتفاع معدّلات التضخّم ، حيث يجبر الغلاء الأسر محدودة الدخل على تخصيص الجزء الأكبر من مواردها للغذاء والسكن والنقل والصحة، ما يجعل أي ارتفاع جديد في أسعار المواد الأساسية أكثر تأثيراً في قدرتها على الإنفاق على بقية الاحتياجات.

و هكذا تشهد البلاد بين الحين و آخر موجات من الإضرابات والاحتجاجات تشمل العديد من القطاعات ، ومن الوهلة الأولى نتبيّن أنّ هاته التحرّكات في تنوعها واستمرارها وتواصل بعضها منذ في بعض القطاعات منذ سنوات، لم تكن بالضرورة وراءها فئات مهمّشة تنتظر إعانات ومساعدات من الحكومة، بل فئات عريضة تطالب بحقّها كاملا غير منقوص في الحياة الكريمة ، بعد أن حرمت منها جيلا بعد جيل، وتبيّن كذلك أنّ أسباب هاته الاحتجاجات مردّها إلى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها عن رعاية شؤون الناس الرعاية الصحيحة، علما أنّ عجز الدولة اليوم وفشلها ليس بالأمر الجديد، وإنّما هو قديم قدم وجودها, لأنّها لم تكن في يوم من الأيام تفكّر في الناس ولا في رعايتهم، و لكنّ الأمر المستجدّ هو حصول الوعي عند الناس من أنّ الدولة تعني الرعاية وهم عازمون على استرداد دولة الرعاية واسترجاع سلطانهم عليها.

تحولات وتحديات ومسؤوليات.

إنّ الاحتجاجات المتكرّرة على حالة الفقر والقهر والظلم والذلّ والفساد والاستبداد ، لا بدّ أن يتلوها تحوّلات محورية في التفكير عند عامّة الشعب التونسي ، فلا بدّ أن يدركوا أنّ ما يصلح أحوالهم يجب أن يكون نظاما قويما بديلا عن نظام يحوي بداخله لبنات لإعادة صنع كل ما عاشوه ويعيشونه من ضنك الحياة, وأنّ كل محاولات الظفر بالقليل من الإصلاح ما هي إلا محاولات إقناع للنفس بأن ليس بالإمكان أفضل مما كان, وهي مقولة لا تتطابق مع واقع الحال, فأنتم أهلنا في تونس أول من تخطّوا حاجز الخوف واستطاعوا أن يفتكّوا حقّهم في الكلمة و التعبير عن عدم الرضا ، وبإمكانهم افتكاك حقّهم في البلاد كلّها ليحضوا بالعيش الكريم وفق ما يرتضيه رب السماوات والأرض ، لا ربّ الهوى و المصالح ، فالإسلام وحده فكرا و سياسة واقتصادا الذي يؤهلهم من اكتساب المعايير الصحيحة للحياة السليمة ومحاسبة كلّ من ينحرف عن جادة الحق.

بقلم أ.محمد زروق

تتمة :إصلاح التعليم لا يكون بترميم نموذج فاشل بل بإقامة نظام منبثق عن الإسلام

لذلك فإن دولة الخلافة ستوفر عوائد ضخمة من الملكية العامة وما تحت يدها (مثل المعادن والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية) وغيرها، من أجل بناء نظام تعليمي يقوم على رؤية شاملة من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إلى التعليم العالي بحيث يتم الارتقاء بالشخصية الإسلامية لتصبح قائدة في حراسة القضايا المصيرية للأمة وخدمتها والقدرة على وضع الاستراتيجيات، وبذلك ينشأ جيل بين الصفة القيادية وإخلاص المؤمن، ويتمتع بمجموعة متنوعة من المهارات ومجالات الخبرة التي تحتاجها الأمة في معترك الحياة.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

ما النصر بكثرة العتاد أيها العباد

الخبر:الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان: كان ينبغي أن نمتلك قدرات لا تسمح للعدو أن يتجرأ على مهاجمة أراضينا (المصدر:عربي21)

التعليق:نعم، إن التجهيز العسكري واكتساب القوة المادية أمرٌ محتومٌ أوجبه الشرع في قوله تعالى: [وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ]، غير أن المقدرات العسكرية مجردةً عن العقيدة والمبدأ لم تكن يوماً الضامن الأساسي لفرض السيادة أو تحقيق النصر المبدئي.

فالعبرة ليست بحجم الترسانة ولا بعدد أفراد الجيش، بل بنوعية "المبدأ" الذي يقاتل من أجله الجيش، وبالعقيدة التي تحرك الأمة. فلأكثر من اثني عشر قرناً، خاض المسلمون مئات المعارك، وكانت الغلبة لهم في غالبها رغم رجحان كفة العدو عدداً وعتاداً؛ لأن الجندي المسلم لم يكن يقاتل من أجل ترقية، أو مكاسب مادية، أو تحت رايات قومية ووطنية وطائفية ضيقة تفصل الدين عن الحياة، بل كان اندفاعه كالسيل الجارف دفاعاً عن عقيدته ونشراً لإسلامه، طمعاً فيما عند الله. وكان لسان حالهم ما قاله خالد بن الوليد لروم الروم: "جئتكم بقوم يحبون الموت كما تحبون أنتم الحياة".

إن الردع الحقيقي الذي يمنع الدول الكبرى من التجرؤ على شبر من بلاد المسلمين ليس مجرد تسلح في ظل نظام إقليمي خاضع للمواثيق الدوليةً الاستعمارية، بل هو سلطان الأمة القائم على العقيدة الإسلامية، وجيشٌ يحمل مبدأ الإسلام رسالة هداية وتحرير للعالم، ترفرف عليه راية العقيدة لا رايات القومية والوطنية والتجزئة التي كبلت الطاقات.

متى ما تحولت المعادلة من صراع على حدود جغرافية ضيقة إلى صراع مبدأ، ومصارعةِ كفرٍ بإيمان، تنقلب الموازين. وإنَّ الأمة اليوم لتتطلع إلى القيادة المبدئية المخلصة التي تأخذ بيدها لإنهاء حالة التبعية والاستعمار، وتستأنف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة التي تذود عن حياض المسلمين وتصون كرامتهم. نسأل الله أن يكون ذلك قريباً.

بقلم أخديجة صالح

الأمة الإسلامية لا ينقصها الرجال
بل ينقصها الحكم بالإسلام

قال الله سبحانه وتعالى: [وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ]. وإن الأمة الإسلامية لا ينقصها الرجال، وإنما ينقصها الحكم بالإسلام في ظل دولة الخلافة التي تطبقه في الداخل، وتحمله إلى العالم بالدعوة والجهاد.

فيا أيتها الجيوش في بلاد المسلمين: إن التاريخ لا يخلّد من أرضى ترامب وغيره من الرؤساء المتحكمين بالنظام الرأسمالي والعاملين معه أو غيره من الأنظمة الوضعية، وإنما يخلّد من نصر دين الله وأقامه بين الناس.

إن رضا أمريكا أو غيرها لا يدوم، أما رضا الله فهو الفوز العظيم. فعودوا إلى الاحتكام إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واتركوا الانصياع لإملاءات أمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية، فإن العزة في الإسلام، والكرامة في طاعة الله، والأمن الحقيقي في تطبيق شرعه، لا في الاحتماء بترامب أو غيره من القوى الدولية المستبدة والجائرة والمتغطرسة.

يا أهل الإسلام: إن التغيير الحقيقي في سنن الله التاريخية لا يكون بتبديل الوجوه أو الجماعات التي بُنيت على الديمقراطية، وإنما يكون بإقامة حكم الإسلام، حتى يعود للمسلمين كيانهم السياسي الذي يوحدهم ويصون مقدساتهم ويحمل رسالة الإسلام إلى العالم.

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

SCAN ME

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: محمد الحبيب الحجاجي
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس: 71345949
الهاتف: 71345950
M . I . P.